

بيان صحفي

تُعرب جمعية تنمية الطاقة المستدامة SEDA وشعبة الطاقة المستدامة بالغرفة التجارية بالقاهرة عن بالغ تقديرها واعتزازها بما جاء في اجتماع دولة رئيس مجلس الوزراء بشأن إطلاق مبادرة للتوسع في استخدام الطاقة الشمسية بالمصانع، وهو توجه وطني مهم يعكس رؤية الدولة الحكيمة نحو دعم الصناعة، وخفض تكلفة الإنتاج، وتعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة. كما تُثمن الجمعية تبني الحكومة لأفكار ومبادرات سبق أن طرحتها الجمعية ضمن رؤية "شمس مصر"، والتي تستهدف تعظيم الاستفادة من أسطح المنشآت في توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في مختلف القطاعات وليست الصناعية فقط، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز أمن الطاقة.

وفي هذا الإطار، تتطلع الجمعية وشعبة الطاقة المستدامة بالغرفة التجارية بالقاهرة إلى إعادة النظر في متوسط قدرة 150 كيلووات لكل مصنع، بحيث يتم ترك تحديد القدرة وفقاً لاحتياجات وإمكانات كل مصنع، ومساحة السطح المتاحة، وطبيعة النشاط الصناعي، لأن توحيد القدرة قد يحد من مشاركة المصانع الكبرى القادرة على تنفيذ مشروعات بأحجام أكبر، خاصة المصانع الموجهة للتصدير التي تحتاج إلى نسب أعلى من الطاقة النظيفة لتلبية اشتراطات الأسواق العالمية.

كما تأمل الجمعية أن يتم رفع مستهدف المبادرة من 1000 ميغاوات إلى قدرات 5000 ميغاوات لكي تتناسب مع الإمكانيات الكبيرة المتاحة في السوق المصري، وسرعة الطلب المتزايد على حلول الطاقة الشمسية.

وتؤكد الجمعية كذلك أهمية تعميم المبادرة مستقبلاً لتشمل مختلف القطاعات، ومنها المدارس، الجامعات، المستشفيات، المزارع، المنشآت التجارية، والمباني الحكومية، وليس القطاع الصناعي فقط، بما يحقق أقصى استفادة اقتصادية وبيئية للدولة. وتجدد الجمعية استعدادها الكامل للتعاون مع الوزارات والجهات المعنية، وتقديم خبراتها الفنية والتنظيمية لدعم نجاح المبادرة وتحقيق أهدافها الوطنية وذلك من خلال برنامج وطني واضح المعالم يعالج القصور التشريعي ويضع الأسس للقواعد التنظيمية المرنة التي تعالج المعوقات مثل محدودية المساحات المتوافرة ويطور من نظام البيع التجاري والبيع من القطاع الخاص للقطاع الخاص P2P والذي لا يكلف الدولة أي اعباء بل يدعم تطوير الشبكات من خلال رسوم المرور Wheeling .

كما تشمل خارطة الطريق تبسيط إجراءات تخصيص الأراضي لمشروعات الطاقة الشمسية القريبة من شبكات التوزيع والمناطق الصناعية المستهدفة وبرامج التمويل الميسر وإقرار حزمة الحوافز المقترحة للمستخدم النهائي للطاقة الشمسية والمتجددة. إن الأهداف الاستراتيجية لمبادرة (شمس مصر) هو الانتقال من أمن الطاقة إلى سيادة الطاقة عبر تمكين وتحفيز استخدام الطاقة الشمسية لكافة الأنشطة والقطاعات وتخفيض استيراد الوقود والغاز مما يساهم في تخفيض العجز التجاري وتقليل الطلب على العملة الصعبة وتوفير إحتياطي الغاز الطبيعي للإستخدامات الصناعية وليس مجرد حرق الغاز في محطات توليد الكهرباء. كما أن المبادرة (شمس مصر) تستهدف المساهمة في تخفيف الإنبعاثات الكربونية من توليد الكهرباء بالغاز والسولار وزيادة الحصص التصديرية في القطاعات الصناعية المستهدفة لتطبيق السياسات الأوربية لتقليل الإنبعاثات الكربونية. و ندعو مجلس الوزراء والوزارات المعنية ببدأ حوار مجتمعي مع الأطراف المرتبطة والإستماع لخبراء الطاقة المتجددة قبل إقرار أيقواعد أو سياسات في هذا الشأن .

إن المبادرة الي تحرير سوق الكهرباء في مصر و تطبيق قانون الكهرباء رقم 87 لسنة 2015 هو الطريق الي إنتقال عادل و فعال للتحويل الطاقى و تخفيض فاتورة دعم الطاقة و تحقيق شفافية المناقسة من أجل الإرتفاع بجودة الخدمات بالأسعار العادلة.

نحن في "سيدا" وشعبة الطاقة المستدامة نعتبر مبادرة "شمس مصر" هي الجسر الحقيقي نحو صناعة و منازل و زراعة خضراء، أقل تكلفة، وأكثر استدامة للمواطن المصر